

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون
وزارة المجاهدين وذوي الحقوق



الجلسات الوطنية
للاذكرة والتاريخ



ميثاق أخلاقيات المشاركة





«... مع هذه الذكرى الخالدة في الجامعات والمدارس والمراكز الشبانية والثقافية ومختلف الفضاءات لمحاربة النسيان وتخليد أمجاد الجزائر، أعلن عن توجيه وزارة المجاهدين وذوي الحقوق إلى المباشرة في تجسيد مشروعات، يتعلق الأول بجلسات وطنية للذاكرة والتاريخ والثاني يخص التحضير لمشروع قانون يتعلق بالذاكرة الوطنية وفاء لشهداء مجازر 8 ماي 1945 ولشهداء الجزائر الذين نترحم بخشوع على أرواحهم الطاهرة في اليوم الوطني للذاكرة المخلد للذكرى الحادية والثمانين (81) لتلك المجازر، ونجدد عهدنا معهم لحفظ الأمانة وخدمة الوطن المفدى والشعب الجزائري الأبى، في جزائر منتصرة شامخة أبية».



**مقتطف من رسالة رئيس الجمهورية ،
السيد عبد المجيد تبون،
بمناسبة إحياء اليوم الوطني للذاكرة
المخلد للذكرى الـ 81 لمجازر الثامن ماي 1945.**



ديباجة:

انطلاقاً من أهمية الذاكرة الوطنية في حماية الهوية وتعزيز الانتماء وترسيخ المعرفة التاريخية، تُنظّم الجلسات الوطنية للذاكرة والتاريخ باعتبارها فضاءً وطنياً للحوار العلمي وتبادل الخبرات وإنتاج المعرفة وصياغة المقترحات الكفيلة بخدمة الذاكرة الوطنية وحمايتها وتطوير آليات حفظها ونقلها إلى الأجيال القادمة.

تقوم هذه الجلسات على قاعدة متينة وراسخة بأن الذاكرة الوطنية مشروع وطني جامع ومتكامل يجمع بين التوثيق والبحث والتحليل والاستشراف، وبين تحويل الرصيد التاريخي والذاكرة الحية إلى مصدر للمعرفة الوطنية وتعزيز الوعي والمناعة الفكرية والسيادية للدولة والمجتمع.

أولاً: أهداف المشاركة

تهدف المشاركة إلى:

- 1) الإسهام في بناء معرفة وطنية رصينة حول الذاكرة و التاريخ.
 - 2) تعزيز التوثيق والتحقق من الوقائع والمصادر، عند الكتابة وتبني الوقائع وسردها.
 - 3) تشخيص الاختلالات والفجوات المرتبطة بحفظ الذاكرة ونقلها.
 - 4) تطوير آليات نقل الذاكرة إلى الأجيال الجديدة والاستفادة من الرقمنة والتقنيات الحديثة.
 - 5) تعزيز مناعة الذاكرة الوطنية أمام عمليات التزييف والتحريف والتضليل.
 - 6) تقديم مقترحات وتوصيات قابلة للاستثمار المؤسسي.
 - 7) الإسهام في بناء مخرجات وطنية تراكمية تخدم المصلحة العامة.
- وتُقاس قيمة المشاركة بما تضيفه من **معرفة أو تحليل أو مقترحات عملية.**

ثانياً: المبادئ الحاكمة للمشاركة

يلتزم المشاركون بالمبادئ الآتية:

1. الموضوعية والدقة العلمية والاعتماد على الوقائع والمعطيات والمصادر الموثوقة.

2. المسؤولية الوطنية في تناول القضايا المرتبطة بالذاكرة و التاريخ.
3. احترام قواعد البحث والتوثيق والتميز بين الوثيقة الأصلية والتفسير اللاحق لها.
4. التمييز الواضح بين الوقائع التاريخية والتفسيرات والتحليلات والآراء الشخصية.
5. احترام تعدد المقاربات وإدارة الاختلاف بالحجة والدليل بعيداً عن الشخصية و التجريح .
6. احترام استقلالية البحث العلمي مع مراعاة المسؤولية الوطنية والمصلحة العامة.
7. البناء على مخرجات الجلسات السابقة والإسهام في التراكم المعرفي الوطني.
8. الانتقال من تشخيص الإشكاليات إلى اقتراح الحلول ومسايرات المعالجة.

ثالثاً : قواعد المدخلة العلمية

ينبغي أن تتضمن المدخلة، بحسب طبيعة الموضوع، إشكالية واضحة، ومعطيات ووقائع موثقة، وتحليلاً في سياقها التاريخي والمؤسساتي والمجتمعي، وتحديدًا للاختلالات والتحديات، ثم استخلاصًا للنتائج والدروس وتقديمًا لتوصيات أو مقترحات قابلة للتطبيق. ويُستحسن أن تنتقل المدخلة من وصف الوقائع إلى تفسيرها وتحليلها واستشراف دلالاتها، بما يجعلها مساهمة في إنتاج المعرفة وليس مجرد إعادة عرض للمعلومات.

رابعاً: ما يجب تجنبه

- 1) الطرح السطحي أو الاختزالي والانتقائية في عرض الوقائع.
- 2) التعميمات والأحكام غير المؤسسة أو غير الموثقة.
- 3) الشخصنة والتجريح و بسط الخلافات الفردية.
- 4) الانطباعات التي لا تستند إلى معطيات أو مصادر.
- 5) إخراج الوقائع من سياقها بما يؤدي إلى تفسير مضلل.
- 6) تحويل الجلسات إلى منابر سجالية أو صراعات فكرية.
- 7) تكرار المعلومات دون قيمة مضافة.
- 8) الاكتفاء بتشخيص المشكلات دون تقديم مسارات للمعالجة.

خامساً: من النقاش إلى المخرج الوطني

تستهدف الجلسات تحويل النقاش العلمي إلى مخرجات وطنية قابلة للاستثمار المؤسسي، تشمل بحسب طبيعة كل موضوع: الخلاصات العلمية، وتشخيص الاختلالات والفجوات، وتحديد الأولويات، والتوصيات التنفيذية، والمقترحات التشريعية والمؤسسية والتربوية والإعلامية والرقمية، وآليات المتابعة والتقييم. ويُستحسن أن تكون التوصيات واضحة، قابلة للتنفيذ، ومحددة للأولويات والجهة والمسار، بما يسمح بتحويل

نتائج الجلسات إلى رصيد مؤسساتي تراكمي يستنفع به.

سادسا: الالتزام المهني للمشارك

يلتزم كل مشارك باحترام أهداف الجلسات وطبيعتها العلمية والوطنية، والالتزام بمحاورها وموضوعاتها، واحترام الحقيقة التاريخية وقواعد البحث العلمي، وإدارة الاختلاف بروح علمية، والامتناع عن الشخصية والتجريح، واحترام الوقت المخصص للمداخلة، وتقديم إضافة معرفية أو عملية، والمساهمة في بناء مخرجات قابلة للاستثمار المؤسسي.

كما يلتزم المشارك باحترام طبيعة الوثائق والمعلومات المقدمة، وعدم تداول ما تقتضي طبيعته السرية خارج الأطر المسموح بها، وإدراك أن ما يقدم في هذه الجلسات يشكل جزءاً من التاريخ الوطني والرصيد الوطني التراكمي للذاكرة والمعرفة.

سابعا: الالتزام الختامي

إنّ المشاركة في الجلسات الوطنية للتاريخ والذاكرة هي مساهمة في مشروع وطني يهدف إلى تطوير المعرفة التاريخية وصون الذاكرة الوطنية، وتعزيز الوعي الوطني، وبناء رؤية مستقبلية تستند إلى فهم رصين للماضي.

وعليه، يلتزم المشارك بأن يجعل من مساهمته إضافة إلى الرصيد الوطني للمعرفة، وأن يضع الحقيقة العلمية والمسؤولية الوطنية والمصلحة العامة فوق أي اعتبار آخر، بما يسهم في تحويل :
النقاش إلى معرفة، والمعرفة إلى رؤية، والرؤية إلى فعل مؤسسي يخدم المصالح العليا للشعب و الوطن .
إقرار المشارك.

أقرّ بأن مشاركتي في الجلسات الوطنية للتاريخ والذاكرة تقوم على احترام مبادئ الموضوعية والدقة العلمية والمسؤولية الوطنية، والالتزام بقواعد الحوار والتوثيق العلمي، والتميز بين الوقائع والتفسيرات والآراء، واحترام الاختلاف الفكري، والسعي إلى تقديم إضافة معرفية ومقترحات عملية تسهم في خدمة التاريخ والذاكرة الوطنية والمصلحة العامة.

..... الاسم واللقب :

..... الصفة / المؤسسة :

..... عنوان المداخلة :

..... التاريخ : التوقيع :



الجلسات الوطنية للاذكرة والتاريخ

وزارة المجاهدين وذوي الحقوق
أكتوبر 2026